



مملكة البحرين

سياسات الرعاية الاجتماعية



أولاً: أهداف الرعاية الاجتماعية في مملكة البحرين

- توفير المساعدات الاجتماعية.
- توفير التأمينات الاجتماعية.
- توفير الخدمات الرعاية والإنمائية لأكبر قطاع من المواطنين.
- مساندة الأسر التي تقع تحت خط الفقر ودعمها.
- مساندة النساء العائلات لأسرهن ودعمهن.
- رعاية الفئات ممن لا عائل لهم، وتحويل من يصلح منهم لقوى منتجة من خلال التدريب والتأهيل.
- رعاية الأطفال من ذوي الحالات الخاصة.
- رعاية الأحداث.
- رعاية المسنين.
- تنمية المجتمع المحلي من خلال دراسة موارده البشرية، والعمل على توجيه الأفراد إلى برامج التدريب المختلفة.
- التنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية لوضع حلول مناسبة للمشكلات الاجتماعية في المجتمعات المحلية.

ثانيا: مؤسسات الخدمات الاجتماعية

- توزع مؤسسات الخدمات الاجتماعية ما بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومراكز التنمية الاجتماعية والتي يبلغ عددها (9) مراكز. هذا بالإضافة إلى إنشاء مراكز الرعاية والتأهيل، ويبلغ عددها (10) مراكز، إضافة إلى وحدة مركزية للخدمات التأهيلية، هذا بجانب مشاركة الجمعيات الأهلية في تقديم خدمات اجتماعية للمتعاملين معها.



ثالثاً: دعم الأسر الفقيرة والنساء العائلات لأسرهن

- رغم عدم توافر بيانات رسمية عن عدد الأسر تحت خط الفقر في مملكة البحرين، إلا أن الدولة اهتمت بتقديم مساعدات مالية وعينية للأسر المحتاجة في مختلف مناطق المملكة، فقد وزعت وزارة العدل والشؤون الاجتماعية عام (2012) مساعدات مالية بلغ حجمها نحو 16 مليون دينار بحريني استهدفت نحو 14 ألف أسرة بحرينية.

رابعاً: الخدمات الاجتماعية التنموية

- في إطار سياسة توفير الخدمات الاجتماعية إلى الأسر في أماكن إقامتها، أنشأت الحكومة مجموعة من مراكز التنمية الاجتماعية (9) مراكز موزعة على مختلف مناطق البحرين، وقد أنجزت تلك المراكز العديد من المشروعات منها: الرائدات المحليات، والوحدات الإنتاجية، ومشاكل التفصيل والخياطة، والأسر المنتجة.
- أدت هذه المشروعات إلى زيادة دخل الكثير من الأسر وخاصة المرأة، حيث استفادت من خدمات التدريب أكثر من 14 ألف مواطنة بحرينية.

خامسا: رعاية المعاقين

- تبلغ نسبة المعاقين في البحرين أقل من (1%) من إجمالي السكان، وتعتبر نسبة منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية التي تصل إلى 10% من السكان تقريبا، وتشمل عناصر تلك الرعاية ما يلي:

1. توفير الخدمات المتخصصة للأطفال ذوي الإعاقات المتعددة، والتخلف العقلي، والشلل الدماغي، وذلك في المراكز والدور المتخصصة التي بدأت عملها عام 1970، وهي فترة مبكرة نسبيا للاهتمام بهذه القضية.
2. إنشاء مؤسسة لتأهيل المعاقين منذ عام 1980، وهي مؤسسة تربوية لذوي الإعاقة الذهنية البسيطة والمتوسطة وذوي العجز السمعي، ويوفر من خلالها للمعاقين فرص التدريب على المهارات الاجتماعية والمهنية.
3. إنشاء مركز تأهيل الشباب المعاقين غير القادرين على العمل في الظروف الاعتيادية، ومركز آخر لذوي الإعاقات المتعددة.
4. تلعب الجمعيات الأهلية دورا كبيرا في العمل مع المعاقين ومحاولة إدماجهم الاجتماعي.



سادسا: خدمات رعاية الطفولة

توفر الدولة للأطفال ذوي الظروف الأسرية النوعية عناية خاصة، فقد أنشأت في عام 1984 دار رعاية للأطفال مجهولي الأبوين، بجانب الاهتمام بالأيتام، وأطفال الأسر المتصدعة، وأولئك الذين يعانون من المشكلات السرية، حيث يتم احتضانهم بصورة مؤقتة إلى أن تزول الأسباب الموجبة لحدوث المشكلات وبالتالي الرجوع إلى كنف الأسرة. وتهدف دار رعاية الطفولة إلى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والتعليمية والترفيهية، والسعي لتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بحضانة هذه الفئة. وتسعى الدار إلى إقامة الأطفال بصورة مؤقتة عن طريق تشجيع الأسر البحرينية على احتضانهم لتوفير السياق الأسري الطبيعي لهم في وسط عائلي مدروس، بجانب متابعة تكيف الطفل مع الأسر المتصدعة. هذا وقد بلغ عدد الدور التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية البحرينية (4) دور.



سابعا: رعاية الأحداث

- يبلغ عدد الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف في البحرين 3.2 لكل 1000 حدث عام 2009، وهي نسبة منخفضة قياسا على الأقطار العربية الأخرى. ويوجد مركز واحد لرعاية الأحداث تتبع وزارة الداخلية، افتتح عام 1973، ويهدف لرعاية الأحداث المنحرفين، وتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية والتربوية اللازمة لمساعدتهم على التغلب على عوامل الانحراف، والعمل على تعزيز علاقاتهم وروابطهم الأسرية. كما يضطلع المركز برعاية المعرضين للانحراف الذين لا يتوافر لهم العائل القادر على تأمين أوجه الرعاية والتنشئة. ويوفر المركز العديد من الخدمات:



1. دراسات حالة للأحداث لرسم خطة علاجهم.
2. برامج تعليمية للمرحلة الابتدائية.
3. برامج مهنية.
4. برامج رعاية اجتماعية ونفسية وترويجية.

ثامنا: رعاية المسنين

- وصلت نسبة المسنين في البحرين إلى 3.7% من إجمالي عدد السكان عام 2010، ويتوقع زيادة أعداد المسنين في الفترات القادمة نظرا إلى تزايد الخدمات الصحية واتجاه متوسط العمر عند الميلاد إلى الارتفاع. حيث من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 14% بحلول عام 2025.

وتقدم الدولة للمسنين الخدمات التالية:

1. الرعاية المؤسسية لعدد من كبار السن، حيث يتبع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية دار لرعاية المسنين أنشئت عام 1985، وهناك دار للعجزة تتبع وزارة الصحة، كما وصل عدد دور الرعاية النهائية (9) دور.
2. رعاية المسنين داخل أسرته، وتنطلق فلسفة هذه الرعاية من أن وجود المسن بين أسرته يوفر له الوسط الطبيعي الذي يعمق التكافل والتآزر الأسري بدلا من عزله عن الأسرة، إلا إذا كانت ظروف تلك الأسرة تحول دون ذلك.



3. تقوم اللجنة الوطنية للمسنين، والتي تضم مندوبين ومختصين من القطاعين الحكومي والأهلي بدور كبير في رعاية وخدمة هذه الفئة. وتعمل اللجنة على تنفيذ برامج الوحدة المتنقلة للمسنين التي توفر الخدمة للمسن بين أفراد أسرته، وتعمل على تعميق الوعي الاجتماعي بقضايا ومشكلات كبار السن من خلال برامج الإرشاد والتوجيه وحلقات التوعية، بالإضافة للدورات التدريبية الخاصة بكيفية التعامل مع المسنين.



تاسعا: رعاية الحوامل وخدمات الفحص بعد الولادة وتنظيم الأسرة

- يتردد 99% من النساء أثناء الحمل على عيادات الحوامل. وتصل نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف صحي إلى 98.5% من إجمالي الولادات. وتقدم للنساء خدمات الزيارات المنزلية لمن هن بحاجة لعناية خاصة.

عاشرا: استنتاجات

1. أن مفهوم السياسة الاجتماعية تركز منذ الاستقلال حتى أواخر الستينات على الخدمات الرعاية والخيرية غير المخططة، ثم برز الاهتمام بعد ذلك على مستوى الممارسة بالسياسات القطاعية المختلفة التي انعكست ايجابيا على تطور مؤشرات التنمية البشرية في البحرين، ومن ثم كان تصنيفها دوليا ضمن دول المستوى الرفيع، ونصيبها في مراتب متقدمة وصلت إلى المكانة الأولى.

2. أن الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تكاد تكون أكثر اقترابا من العمل الاجتماعي المعتمد على تقديم المساعدات المالية والإرشادية وأحيانا التدريبية، مع الميل إلى رعاية بعض الفئات، من خلال دعم أسرها، عبر المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية.



3. مع تركيز السياسات الاجتماعية في معناها الضيق (الرعاية الاجتماعية) فهي تسم بالتوزع وأحياناً بالتشتت الذي يحول دون الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة.

4. لا تزال سياسة الرعاية الاجتماعية، رغم ما حقته من إنجازات، في حاجة إلى إعادة نظر لتواجه التحديات المطروحة على البحرين وخاصة التحديات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك.